الأمم المتحدة

DP/2024/10

Distr.: General
21 March 2024
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة السنوية لعام 2024

3-7 حزيران/يونيه 2024، نيويورك

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقرير السنوي لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التي أجريت في عام 2023

موجز

يُقدِّم هذا التقرير معلومات عن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات وموجزاً لأنشطة التحقيق التي أجراها خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. ويتضمن التقرير رأياً يستند إلى نطاق العمل المضطلع به ويتعلق بمدى ملاءمة إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة وفعاليته في الكيان المعني؛ وموجزاً مقتضباً للأعمال والمعايير المؤيدة لذلك الرأي؛ وبياناً عن حالة الامتثال لمعايير المراجعة الداخلية المتبعة؛ ورأياً بشأن ما إذا كان توفير الموارد مناسباً وكافياً وفعَّالاً لتحقيق التغطية المتوخاة في مجال المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات.

وقد أصدر المكتب في عام 2023 ما يبلغ عدده 102 من تقارير مراجعة الحسابات وأربع مذكرات عن الخدمات الاستشارية. وتضمنت التقارير الـ- 102 ما عدده 242 توصية، صُنّف 177 توصية منها بكونها ذات أولوية 'متوسطة' و 65 توصية بكونها ذات أولوية "عالية". ومن بين تلك التقارير، لم تتضمن ثمانيةٌ (تقريران عن مراجعة الحسابات على سبيل المتابعة، وستة تقارير موحدة) تصنيفا إجماليا. وكان 40 تقريرا متعلقة بمراجعة الحسابات المالية، وتضمنت رأيا بشأن البيانات المالية. ومن أصل التقارير المتبقية البالغ عددها 54 تقريرا، تضمَّن 12 تقريرا (22 في المائة) تصنيفا بتقدير 'مُرضٍ تماما'؛ وتضمن 28 تقريرا (52 في المائة) تصنيفا بتقدير 'مُرضٍ/بحاجة إلى بعض التحسين'؛ وتضمن 13 تقريرا (24 في المائة) تصنيفا بتقدير 'مُرضٍ جزئياً/بحاجة إلى تحسين كبير'؛ وتضمن تقرير واحد (2 في المائة) تصنيفا بتقدير 'غير مُرضٍ'.

ولم تزل ظلت إدارة البرامج/المشـــاريع في مراجعة حســـابات المكاتب القطرية تتلقى أكبر عدد من ملاحظات المراجعة، ويشمل ذلك المسائل المتعلقة بتصميم المشاريع ورصدها والإبلاغ عنها وتدبير مخاطر المشاريع. وكانت إدارة المشتريات، وعمليات الإدارة، وإدارة الموارد المالية من المجالات الأخرى التي صدر بشأنها أعداد كبيرة من التوصيات.

وخلال عام 2023، شـــرع المكتب في إجراء 424 تحقيقا جديدا (63 في المائة) وكان لديه 253 قضـــية (37 في المائة) مرحّلة من عام 2022، ليبلغ إجمالي عبء القضـــايا 677، وهو أعلى رقم مسجّل على الإطلاق. وأنجز المكتب ما مجموعه 415 قضية وأغلقها في عام 2023 (61 في المائة)، وهو أعلى رقم يســـجل في ســـنة واحدة على الإطلاق. وفي نهاية عام 2023، جرى ترحيل 262 قضـــية إلى عام 2024.

ويقدم التقرير لمحة عامة عن حالة تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات، ويتضمن عناوين جميع التقارير المشـــمولة بالمراجعة الصـــادرة في عام 2023، والتقديرات الموضـــوعة (القرار 24/2013)، وحالات الغش، والإجراءات المتخذة في حالات سوء السلوك (القرار 22/2011).

ويرد رد الإدارة على هذا التقرير بصورة مستقلة، طبقا لما يقتضيه القرار 13/2006

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي: **(أ)** أن يحيط علما بهذا التقرير، الذي وُجِد مع تقارير وكالات الأمم المتحدة الأخرى[1]، انســـجاما مع قرار المجلس التنفيذي 10/2020؛ **(ب)** وأن يُعرب عن تأييده المســـتمر لمهمتي المراجعة الداخلية للحســـابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ **(ج)** وأن يحيط علما بالتقرير الســـنوي للجنة الاســـتشـــارية لمراجعة الحســـابات والتقييم، الذي ينبغي أن يســـتعرض باعتباره وثيقة مستقلة ضمن إطار هذا التقرير.

(1) صـــندوق الأمم المتحدة للســـكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـــاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

المحتويات

الفصل		الصفحة
أولا –	مقدمة	4
ثانيا –	الولاية	4
ثالثا –	الرأي	5
رابعا –	بيان التوافق مع معايير المراجعة الداخلية للحسابات	6
خامسا –	الميزانية وملاك الموظفين	6
سادسا –	تنفيذ خطة مراجعة الحسابات على أساس المخاطر لعام 2023	8
سابعا –	تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات	13
ثامنا –	النتائج الرئيسية للمراجعة الداخلية للحسابات والأنشطة الاستشارية	14
تاسعا –	التقييم الخارجي للجودة	20
عاشرا –	الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية	20
حادي عشر –	التحقيقات	21

المرفقات (متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

I. Audit and advisory reports issued in 2023
II. Recommendations unresolved for 18 months or more as at 31 December 2023
III. Withdrawn recommendations in 2023
IV. Investigation reports by type of allegation issued in 2023
V. Key performance indicators as at 31 December 2023
VI. Criteria supporting the Office of Audit and Investigations opinion
VII. Charter of the Office of Audit and Investigations

أولا - مقدمة

1 - يقدِّم هذا التقرير للمجلس التنفيذي موجزاً عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والخدمات الاستشارية وأنشطة التحقيق التي أجراها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات (المكتب) في عام 2023. ويقدم التقرير رأيا عاما بشأن ملاءمة عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة التي يقوم بها البرنامج الإنمائي وفعالية تلك العمليات.

2 - وتشمل المعايير التي تشكِّل هذا الرأي نتائج المراجعة الداخلية للحسابات التي أُجريت في عام 2023؛ ومراجعة حسابات المشاريع التي نفّذها البرنامج الإنمائي مباشرةً؛ واستعراض تقارير مراجعة حسابات مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تُنفذها منظمات غير حكومية و/أو حكومات وطنية ومعدل تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الصادرة في سنة 2023 والسنوات السابقة، بما في ذلك التوصيات التي لم تُنفَّذ منذ فترة طويلة؛ ورسائل الإدارة المتعلقة بالتحقيقات. وقد حظي الطابعُ النوعي للنتائج المنبثقة عن عمليات مراجعة الحسابات والخدمات الاستشارية والتحقيقات بالاعتبار الواجب في الرأي العام المذكور.

ثانيا - الولاية

3 - إن الهدف الذي يرومه المكتب هو أن يتيح للبرنامج الإنمائي نظاما للرقابة الداخلية المستقلة والموضوعية في سبيل تحسين فعالية عمليات البرنامج وجدواها في بلوغ ما ينشده من أهداف وغايات إنمائية. ويحدد الميثاق الذي أقره مدير البرنامج الإنمائي الغرض من إنشاء المكتب ويرسم حدود سلطته ومسؤوليته (انظر المرفق السابع).

4 - وينص إطار الممارسات المهنية الدولية لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين على أن يُقدِّم الرئيس التنفيذي لمراجعة الحسابات تقاريره إلى مرجع داخل المنظمة يتيح للقيِّمين على المراجعة الداخلية للحسابات الاضطلاع بمسؤولياتهم. ويخضع مدير المكتب للمساءلة أمام مدير البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بتقديم خدمات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. فمدير المكتب يلزم أن يجري عمليات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بطريقة مستقلة، دون أي تدخل من الإدارة العليا للبرنامج الإنمائي أو أي طرف خارجي. ويجب أن يؤكد المكتب للمجلس التنفيذي، سنوياً على الأقل، الاستقلالية التنظيمية لأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات.

5 - ويؤكد المكتب استقلاليته التنظيمية في هذا الصدد وفقا لإطار الممارسات المهنية الدولية لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين. ففي عام 2023، لم يواجه المكتب أي تدخل في تحديد نطاق مراجعته للحسابات وتحقيقاته، وتخطيطه، وأداء أعماله، والإبلاغ عما يتوصل إليه من نتائج.

6 - وملأ جميع موظفي مراجعة الحسابات في عام 2023 بيان التحلي بالنزاهة والموضوعية وحفظ السرية الذي أكدوا بمقتضاه التزامهم بمدونة الأخلاقيات والمبادئ الأساسية لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

7 - وقد وضع المكتب برنامجا فعالا لضمان الجودة وتحسينها، يشمل كلاً من مهمتي المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وأظهرت استقصاءات العملاء التي أجريت في عام 2023 بعد إنجاز عمليات مراجعة

الحسابات ارتياح العملاء لسير تلك العمليات. فمن أصل 78 ممن أجابوا على أسئلة الاستقصاء، أعرب 66 (85 في المائة) عن رضاهم العام عن تلك العمليات التي منحوها درجات تتراوح بين "ممتاز" و "جيد".

8 - ولم يزل المكتب يتلقى دعما جيدا من الإدارة العليا للبرنامج الإنمائي. وكما هو الشأن بالنسبة إلى رؤساء المكاتب الرقابية الأخرى، فإن مدير المكتب عضو في فريق الأداء المؤسسي الذي يتيح إجراء مناقشات بشأن التوصيات التي لم تُنفَّذ منذ فترة طويلة، وغير ذلك من المسائل المهمة التي تُعرِّض البرنامج الإنمائي لخطر محتمل. وعقد المكتب اجتماعات شهرية مع مدير البرنامج المعاون ليطلعه على نتائج مراجعة الحسابات والتحقيقات وليناقش معه مستجدات المسائل التي يكون لها تأثير عليه وعلى البرنامج الإنمائي. وعقد أيضا اجتماعات منتظمة مع مكتب الخدمات الإدارية والمكاتب الإقليمية لمناقشة ما يتعلق بمراجعة الحسابات والتحقيقات من المسائل الرئيسية والمسائل المتكررة.

9 - وتتولى اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم، وهي إحدى هيئات الرقابة المستقلة للبرنامج الإنمائي، إسداء المشورة إلى مدير البرنامج بانتظام من أجل تعزيز فعالية مهمتي المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات داخل البرنامج الإنمائي.

ثالثا - الرأي

10 - يتولى المكتب مهمة التقييم المستقل لمدى ملاءمة وفعالية نظم البرنامج الإنمائي وعملياته استناداً إلى منهجية لتقييم المخاطر وخطة عمل سنوية قائمة على المخاطر. ويشمل ذلك وحدات الأعمال والمهام والأنشطة المضطلع بها على صعيد المقر والصعيدين الإقليمي والقطري، علاوةً على المشاريع المنفذة مباشرة، والمشاريع المنفَّذة وطنياً، والمنح المقدَّمة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا (الصندوق العالمي). ويرد بيان لأساس الرأي بتفصيل في المرفق السادس.

أساس الرأي

11 - كما هو مفصّل في المرفق السادس، يستند الرأي إلى ما يلي:

(أ) نتائج عمليات المراجعة التي أجريت في عام 2023 وفقا لخطة العمل السنوية المعتمدة. وتشمل هذه العمليات مراجعة حسابات مقر البرنامج الإنمائي ووظائفه أو وحداته الإقليمية، والمكاتب القطرية، وأنشطة البرنامج الإنمائي الممولة من الصندوق العالمي، والمشاريع التي ينفذها البرنامج الإنمائي مباشرة، والخدمات الاستشارية؛

(ب) نتائج استعراض تقارير مراجعة حسابات مشاريع البرنامج الإنمائي التي تُنفذها منظمات غير حكومية و/أو حكومات وطنية

(ج) معدل تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية، بما في ذلك التوصيات التي لم تُنفّذ منذ فترة طويلة؛

(د) رسائل الإدارة المتعلقة بالتحقيقات.

الاستثناءات

12 - لا يتضمن هذا الرأي نتائج مراجعة الحسابات التي يقدمها كياناتٌ أخرى تابعة للأمم المتحدة مثل برنامج متطوعي الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. ويراجع المكتب حسابات هذه الكيانات على حدة.

13 - بيد أنه لكفالة إشارة التقرير السنوي إلى مجمل أعمال مراجعة الحسابات التي يضطلع بها المكتب، فإنه يتضمن نتائج عمليات مراجعة حسابات المنظمات المذكورة أعلاه في السنة التي أنجز فيها العمل. وفي هذه الحالة، يتضمن هذا التقرير نتائج مراجعة حسابات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

14 - وللاطلاع على مزيد من التفاصيل عن المعايير التي استند إليها المكتب في رأيه العام، انظر المرفق السادس.

الرأي العام

15 - استنادا إلى نطاق العمل المضطلع به في عام 2023، يرى المكتب أن ملاءمة وفعالية كل من تدابير الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط في التقارير الصادرة في عام 2023 كانت مُرضية إجمالا مع وجود حاجة إلى إدخال بعض التحسينات عليها. ويعني ذلك أنها كانت قائمة وفاعلة بوجه عام ولكنها بحاجة إلى بعض التحسين. ولا تؤثر المسائل التي جرى تبيانها تأثيرا كبيرا في تحقيق أهداف المنظمة.

رابعا - بيان التوافق مع معايير المراجعة الداخلية للحسابات

16 - يضطلع المكتب بعمله في مجال المراجعة الداخلية للحسابات وفقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية التي وضعها معهد مراجعي الحسابات الداخليين.

17 - ويتعهد المكتب برنامجاً داخلياً لضمان الجودة وتحسينها. ويشمل ذلك ضمان الجودة على مستوى العمليات، وتقييمات ذاتية متواصلة (منها التقييم الداخلي السنوي للجودة وتعقيبات العملاء) وتقييما خارجيا لجودة وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات يجري كل خمس سنوات.

18 - وقد أُنجز أحدث تقييم في كانون الأول/ديسمبر 2022، حصل فيه المكتب على أعلى تقدير، وهو 'المطابقة العامة' للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية ولمدونة الأخلاقيات لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين. ووضع خطة عمل لمعالجة توصيات التقييم الخارجي للجودة، التي نفذ معظمها.

خامسا - الميزانية وملاك الموظفين

الميزانية

19 - في عام 2023، بلغت ميزانية المكتب المعتمدة 22,98 مليون دولار ممولة من موارد الميزانية المؤسسية (انظر الجدول 1).

20 - وتلقى المكتب مبلغا إضافيا قدره 1,23 مليون دولار لأغراض مراجعة الحسابات والتحقيق في أنشطة البرنامج الإنمائي الممولة بمنح الصندوق العالمي. وقد غطت هذه المخصصات تكاليف وظائف

الموظفين وتكاليف التشغيل لثلاث وظائف لأخصائيين في مجال مراجعة الحسابات، ووظيفة واحدة لمستشار للتحقيقات مقارها إسطنبول وبريتوريا وداكار ونيويورك، على التوالي.

21 - وفي عام 2023، بلغت نفقات المكتب (باستثناء الصندوق العالمي) 21,65 مليون دولار، ليتبقى بذلك رصيد غير منفق قدره 1,34 مليون دولار. ونتج الرصيد غير المنفق عن وفورات قدرها 0,55 مليون دولار من ميزانية الموظفين (بسبب الوظائف الشاغرة) و 0,79 مليون دولار من الميزانية غير المتعلقة بالموظفين (ويرجع ذلك في معظمه إلى وظائف شاغرة يخضع التعيين فيها لأحكام الاتفاق الدولي لخدمات الموظفين).

الجدول 1

الموارد في عام 2023، باستثناء الصندوق العالمي

الفئة	*الميزانية (بملايين دولارات الولايات المتحدة)*	*النفقات (بملايين دولارات الولايات المتحدة)*
مراجعة الحسابات	10,29	9,68
التحقيقات	9,88	9,44
الإدارة والدعم	1,45	1,32
ضمان الجودة	1,22	1,06
اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم	0,15	0,14
المجموع	**22,98**	**21,65**

ملاك الموظفين

22 - بلغ عدد الوظائف المعتمدة في المكتب 95 وظيفة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023.

عملية الاستقدام

23 - في نهاية عام 2023، كان تسع وثمانون وظيفة مشغولة وست وظائف شاغرة. وانتهت إجراءات التعيين في اثنتين من الوظائف الست بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، ومن المقرر أن يلتحق شاغلاهما بالمكتب في الربع الأول من عام 2024. وفي عام 2023، بلغ متوسط معدل الشواغر 6 في المائة (مقابل الهدف المنشود وهو 7 في المائة)، وكان متوسط الوقت الذي ظلت فيه الوظائف شاغرة 4,6 أشهر (مقابل الهدف المنشود وهو 6 أشهر).

24 - وأجرى المكتب ما مجموعه 15 عملية استقدام، تشمل ثلاث عمليات انتقال أفقي خلال عام 2023. ومن بين الوظائف البالغ عددها 18 وظيفة، كانت 12 وظيفة من الفئة الفنية الدولية وثلاثٌ من فئة الخدمات العامة. وعين المكتب ثمانية موظفين جدد؛ ونقل خمسة من موظفيه إلى وظائف جديدة (من نفس الرتبة إما من خلال النقل الأفقي وإما بواسطة عملية الاستقدام العادية) ورُقّي موظفان اثنان إلى وظيفة أعلى رتبة. وكان من بين الموظفين السبعة الجدد أربعة ذكور وثلاث إناث. وكان أحد الموظفين اللذين رُقّيا ذكرا وأما الآخر فأنثى. وكان من بين خمسةِ الموظفين الذين انتقلوا إلى وظائف جديدة بنفس الرتبة ثلاثة ذكور وأنثيان (انظر الجدول 2).

الجدول 2

الموظفون المستقدمون في عام 2023، حسب نوع الجنس

نوع الجنس	*مستقدَم جديد*	*بالترقية*	*بالانتقال الأفقي*	*المجموع*	*النسبة المئوية*
إناث	3	1	2	**6**	40
ذكور	5	1	3	**9**	60
المجموع	**8**	**2**	**5**	**15**	100

سادسا - تنفيذ خطة مراجعة الحسابات على أساس المخاطر لعام 2023

تخطيط المراجعة على أساس المخاطر وإنجاز خطة العمل السنوية

25 - أعد المكتب خطة مراجعة الحسابات لعام 2023 بعد إجراء تقييم مستفيض للمخاطر الممكن مواجهتها في مجالات مراجعة الحسابات التي تدخل ضمن نطاق عمله في البرنامج الإنمائي، بما في ذلك في برنامج متطوعي الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وكانت عملية التخطيط ذات طابع تشاركي، حيث شملت إجراء سلسلة من المناقشات مع الإدارة العليا ورؤساء المكاتب. وتشاور المكتبُ مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لضمان كفاية النطاق المشمول بمراجعة حسابات البرنامج الإنمائي، والتقليل إلى أدنى حد من ازدواجية الجهود في توفير الضمان لمدير البرنامج الإنمائي والمجلس التنفيذي.

26 - وتناولت منهجية تقييم المخاطر هذه العملية بدءاً من تحديد المخاطر ووصولاً إلى قياسها وتصنيف مرتبتها. واستُخدمت مؤشرات مخاطر كمية وأخرى نوعية، مُصنَّفةً من حيث كونها استراتيجية أو تنظيمية أو سياسية أو تشغيلية أو مالية - وفقاً للفئات المحددة في إطار الإدارة المركزية للمخاطر في البرنامج الإنمائي.

27 - وتضمنت خطة العمل السنوية المعتمدة لعام 2023 في البداية 109 من مهام مراجعة الحسابات. وعُدل العدد فيما بعد ليصبح 108 من المهام بسبب التخفيضات في عدد عمليات مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كان المكتب قد انتهى من العمل الميداني في 106 من أصل 108 من المهام المقررة (انظر الجدول 3) وأصدر 87 تقريرا من خطة العمل السنوية المنقحة لعام 2023 (انظر الجدول 4).

الجدول 3

تنفيذ خطة العمل السنوية لعام 2023

نوع مراجعة الحسابات	*خطة العمل السنوية المعتمدة*	*خطة العمل السنوية المنقحة[أ]*	*تنفيذ خطة العمل السنوية*
خدمات استشارية	5	6	6
مراجعة حسابات المكاتب القطرية في إطار المتابعة	2		2
مراجعة حسابات المكاتب القطرية	29	29	29
مراجعة الحسابات لمشاريع التنفيذ المباشر	48	42	42

نوع مراجعة الحسابات	*خطة العمل السنوية المعتمدة*	*خطة العمل السنوية المنقحة(ب)*	*تنفيذ خطة العمل السنوية*
الصندوق العالمي	8	9	9
المقر	12	13	13
أنواع أخرى		2	2
عمليات مواضيعية إقليمية لمراجعة الحسابات	5	5	5
المجموع	**109**	**108**	**108(أ)**
النسبة المئوية			**99,1 في المائة**

(أ) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كان العمل الميداني قد اكتمل في 106 مهام من أصل 108 مهام مقررة. ومن بين 108 مهام، صدر 87 تقريرا في عام 2023 في إطار خطة العمل السنوية المنقحة لعام 2023 (انظر الجدول 4 أدناه)، وكانت التقارير الـ 21 المتبقية قيد الإعداد.

(ب) بالإضافة إلى العمليات المقررة البالغ عددها 108 عملية، تلقى المكتب طلبات شطب من عدة وحدات عمل. وفي عام 2023، عالج المكتب ستة طلبات شطب (انظر المرفق السادس). ولم تدرج هذه الطلبات في خطة العمل السنوية بسبب طبيعتها المخصصة.

28 - وفي عام 2023، أصدر المكتب 102 تقارير عن مراجعة الحسابات وأربع مذكرات عن الخدمات الاستشارية. وتضمنت التقارير البالغ عددها 102 ما عدده 242 توصية، صُنّفت 177 توصية منها على أنها ذات أولوية "متوسطة" و 65 توصية على أنها ذات أولوية "عالية". ومن بين 242 توصية، تضمنت مراجعة حسابات المكاتب القطرية 132 توصية، وتضمنت مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر 37 توصية، وتضمنت مراجعة الحسابات في المقر 34 توصية، وتضمنت مراجعة حسابات الصندوق العالمي 24 توصية، وتضمنت مراجعة الحسابات المواضيعية 15 توصية.

29 - وتضمنت التقارير الصادرة في عام 2023 عمليات مراجعة أجريت في عام 2022 وأُبلغ عنها في عام 2023 كما هو موضح في الجدول 4. وشملت تقارير مراجعة الحسابات البالغ عددها 102 تقريرا 10 عمليات لمراجعة الحسابات في المقر (تسع عمليات لمراجعة الحسابات في المقر وتقرير آخر لمراجعة الحسابات، 10 في المائة)؛ و 29 تقريرا عن مراجعة حسابات المكاتب القطرية (28 في المائة)؛ و 11 تقريرا لمراجعة حسابات الصندوق العالمي (منها ثلاثة تقارير موحَّدة، 11 في المائة)؛ و 42 تقريرا لمراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر، بما في ذلك مراجعة واحدة لمشروع مكتب لإدارة الأزمات وتقرير موحد لمشاريع التنفيذ المباشر لعام 2022 (41 في المائة)؛ وثمانية تقارير مواضيعية لمراجعة الحسابات (8 في المائة؛ انظر الشكل الأول). وشملت الخدمات الاستشارية الأربع مجالات تكنولوجيا المعلومات، وعملية الشراء، وتكاليف المكاتب المحلية، والمبالغ المستحقة القبض للموظفين. ووفقا للقرار 24/2013، ترد في المرفق الأول عناوين وتصنيفات لجميع تقارير مراجعة الحسابات الداخلية والخدمات الاستشارية الصادرة في عام 2023. ويرد فيه أيضا ستة طلبات شطب تمت معالجتها خلال عام 2023.

الجدول 4

عدد التقارير الصادرة في عام 2023

نوع مراجعة الحسابات	*التقارير المرحَّلة من عام 2022*	*التقارير المتعلقة بخطة العمل لعام 2023*	*عدد التقارير الصادرة في عام 2023*
خدمات استشارية	0	4	4
مراجعة حسابات المكاتب القطرية في إطار المتابعة	0	2	2
مراجعة حسابات المكاتب القطرية	8	21	29
مراجعة الحسابات لمشاريع التنفيذ المباشر	0	42	42
الصندوق العالمي	5	6	11
المقر	0	9	9
أنواع أخرى	0	1	1
عمليات مواضيعية إقليمية لمراجعة الحسابات	6	2	8
المجموع	**19**	**87**	***106**

* يشمل 102 من تقارير مراجعة الحسابات وأربع مذكرات للخدمات الاستشارية.

الشكل الأول

تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام 2023: عددها ونسبتها المئوية* ونوعها

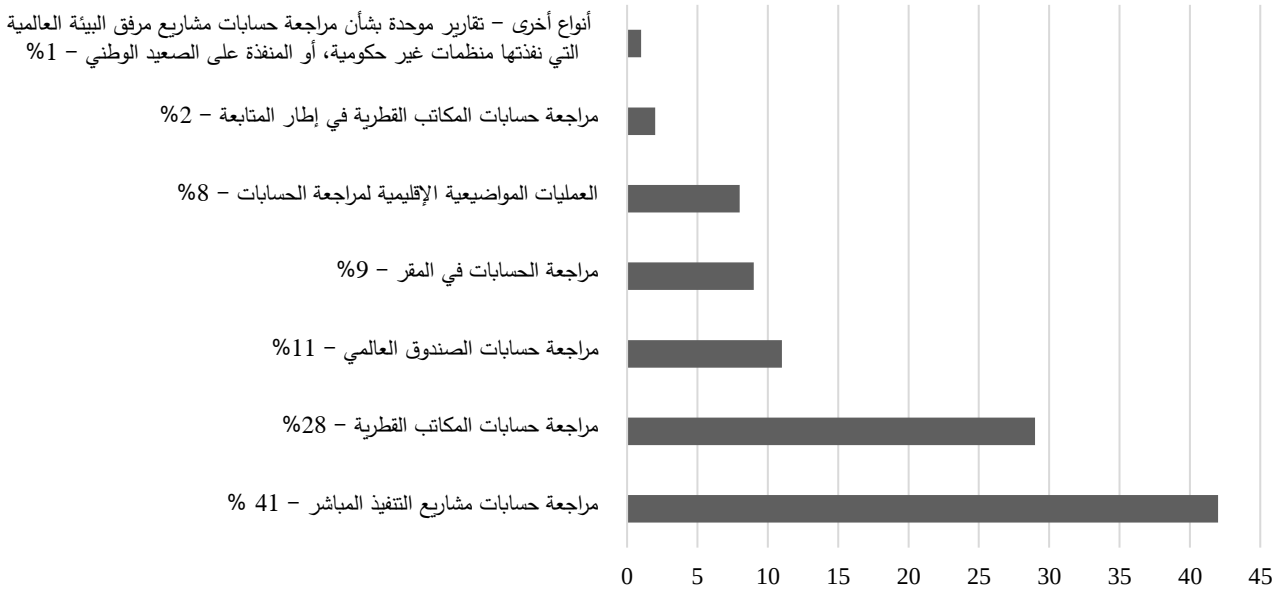

* نسبة عدد التقارير بحسب نوع المراجعة إلى مجموع التقارير الصادرة (محوَّلة إلى نسبة مئوية).

30 - وفي عام 2023، استوفى المكتب مؤشر الأداء الأساسي المتعلق بعدد الأيام التي يستغرقها إصدار تقارير مراجعة الحسابات بعد انتهاء العمل الميداني، إذ حقق متوسطا قدره 68 يوما لكل تقرير مقابل الهدف المحدد في 75 يوما، وذلك بالنسبة للمقر والمكاتب القطرية والصندوق العالمي ومشاريع التنفيذ المباشر (انظر الجدول 5). وترد في المرفق الخامس معلومات كاملة عن مؤشرات الأداء الأساسية للمكتب.

الجدول 5

مؤشر الأداء الأساسي لعام 2023: متوسط عدد الأيام التي يستغرقها إصدار التقارير

نوع مراجعة الحسابات	*العدد المستهدف في عام 2023 (أيام)*	*عدد الأيام**
مراجعة حسابات المكاتب القطرية	75	80
مراجعة الحسابات لمشاريع التنفيذ المباشر	75	64
مراجعة حسابات المكاتب القطرية في إطار المتابعة	75	62
مراجعة حسابات الصندوق العالمي	75	65
مراجعة الحسابات في المقر	75	57

* عدد الأيام الفاصلة بين انتهاء العمل الميداني وصدور التقرير، بحسب نوع مراجعة الحسابات.

31 - وبلغ مجموع نفقات 78 عملية مراجعة للحسابات جرت على المستوى القطري (29 مراجعة لحسابات المكاتب القطرية، و 41 مراجعة لحسابات مشاريع التنفيذ المباشر، وثمان عمليات لمراجعة حسابات الصندوق العالمي) ما قدره 2,7 بليون دولار (55 في المائة) من نفقات البرنامج الإنمائي على الصعيد الميداني التي بلغ قدرها 4,9 بلايين دولار في عام 2023. وغطت عمليات مراجعة للحسابات أجرتها أطراف ثالثة لمشاريع المنظمات غير الحكومية والمشاريع المنفَّذة وطنياً نفقات إضافية قدرها 0,67 بليون دولار.

32 - وخلال عام 2023، استعرضت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم تنفيذ خطة العمل السنوية.

33 - وأرسل المكتب أيضا خطة عمله السنوية إلى مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة واجتمع معه، وذلك لتعزيز التنسيق والكفاءة.

تقارير مراجعة الحسابات وعمليات التصنيف

34 - فيما يتعلق بعمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية والصندوق العالمي والمقر، يمنح المكتب تصنيفاً منبثقا عن المراجعة بتقدير 'مُرضٍ تماماً'، و 'مُرضٍ/بحاجة إلى بعض التحسين'، و 'مُرضٍ جزئياً/بحاجة إلى تحسين كبير' و 'غير مُرضٍ'، وذلك استنادا إلى تقييمه للعمليات المعنية في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. وتُستثنى من ذلك التصنيف عمليات مراجعة الحسابات التي تجرى في إطار المتابعة، والتقارير الموحدة عن مراجعة الحسابات، وعمليات المراجعة المالية لمشاريع التنفيذ المباشر[(2)]. وتجرى هذه العمليات الأخيرة وفقا للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات وتتضمن رأيا بشأن ما إذا كانت البيانات المالية قد عرضت بأمانة وفقا للسياسات المحاسبية للبرنامج الإنمائي.

35 - ومن أصل تقارير مراجعة الحسابات البالغ عددها 102 من التقارير، لم تتضمن ثمانية تقارير (تقريران عن مراجعة الحسابات على سبيل المتابعة، وستة تقارير موحدة) تصنيفا إجماليا. وكان 40 تقريرا تقارير عن مراجعة الحسابات المالية، وتضمنت رأيا بشأن البيانات المالية. ومن أصل التقارير المتبقية البالغ

(2) لا يمكن إعطاء التصنيفات سوى لعمليات المراجعة المالية التي تشمل استعراض مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط. وتصدِر هذه التصنيفات شركاتُ مراجعة الحسابات التي تجري المراجعة.

عددها 54 تقريرا، تضـــمَّن 12 تقريرا (22 في المائة) تصـــنيفا بتقدير "مُرضٍ تماما"؛ وتضـــمن 28 تقريرا (52 في المائة) تصـــنيفا بتقدير 'مُرضٍ/بحاجة إلى بعض التحســين'؛ وتضــمن 13 تقريرا (24 في المائة) تصـنيفا بتقدير 'مُرضٍ جزئياً/بحاجة إلى تحسـين كبير'؛ وتضـمن تقرير واحد (2 في المائة) تصـنيفا بتقدير 'غير مُرضٍ' (انظر الجدول 6).

الجدول 6

توزيع تصنيفات مراجعة الحسابات حسب المجالات والمناطق في عام 2023

مجالات مراجعة الحسابات	*عدد عمليات مـراجـعـة الحسابات*	*التصنيف*			
		مُرضٍ تماماً	*مُرضٍ/بحاجة إلى بعض التحسين*	*مُرضٍ جزئياً/بحاجة إلى تحسين كبير*	*غيرُ مُرضٍ*
مراجعة حسابات المكاتب القطرية	**29**	**5**	**13**	**10**	**1**
المكتب الإقليمي لأفريقيا	10	1	5	4	–
المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ	6	1	4	1	–
المكتب الإقليمي للدول العربية	4	–	1	3	–
المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة	3	2	–	–	1
المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	6	1	3	2	–
مراجعة الحسابات لمشاريع التنفيذ المباشر*	**1**	**1**	–	–	–
المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	1	1	–	–	–
مراجعة حسابات الصندوق العالمي	**8**	**3**	**3**	**2**	–
المكتب الإقليمي لأفريقيا	3	–	1	2	–
المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ	1	–	1	–	–
المكتب الإقليمي للدول العربية	1	1	–	–	–
المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة	1	1	–	–	–
المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	2	1	1	–	–
مراجعة الحسابات في المقر	**9**	**3**	**5**	**1**	–
عمليات مواضيعية لمراجعة الحسابات	**7**	–	**7**	–	–
المجموع	**54**	**12**	**28**	**13**	**1**

* هي عمليات مراجعة مالية ومراجعة للحسابات على أساس الضوابط تجريها شركة خارجية لمراجعة الحسابات، نيابةً عن المكتب. وقد شملت استعراض النظم والإجراءات والممارسات ذات الصلة المعمول بها فيما يتعلق بالمشروع من جوانب الحوكمة والبرنامج والعمليات.

36 - وتُظهر مقارنة لتوزيع التصـــنيفات المنبثقة عن عمليات مراجعة الحســـابات التي أُجريت في عام 2023 بالتصـنيفات الممنوحة في عام 2022 نقصـانا في التصـنيفات بتقدير 'مُرضٍ تماماً' و 'مُرضٍ جزئياً/بحاجة إلى تحسـين كبير'. وتُظهر أيضـا زيادةً كبيرة في التصـنيفات بتقدير 'مُرضٍ/بحاجة إلى بعض التحسـين' ونفس النسـبة المئوية للتصـنيفات بتقدير 'غير مرض'. وترد في الشـكل الثاني التصـنيفات التي خضعت للمقارنة منذ عام 2019.

الشكل الثاني

نظرة عامة على التصنيفات المنبثقة عن المراجعة الداخلية للحسابات، للفترة 2019-2023

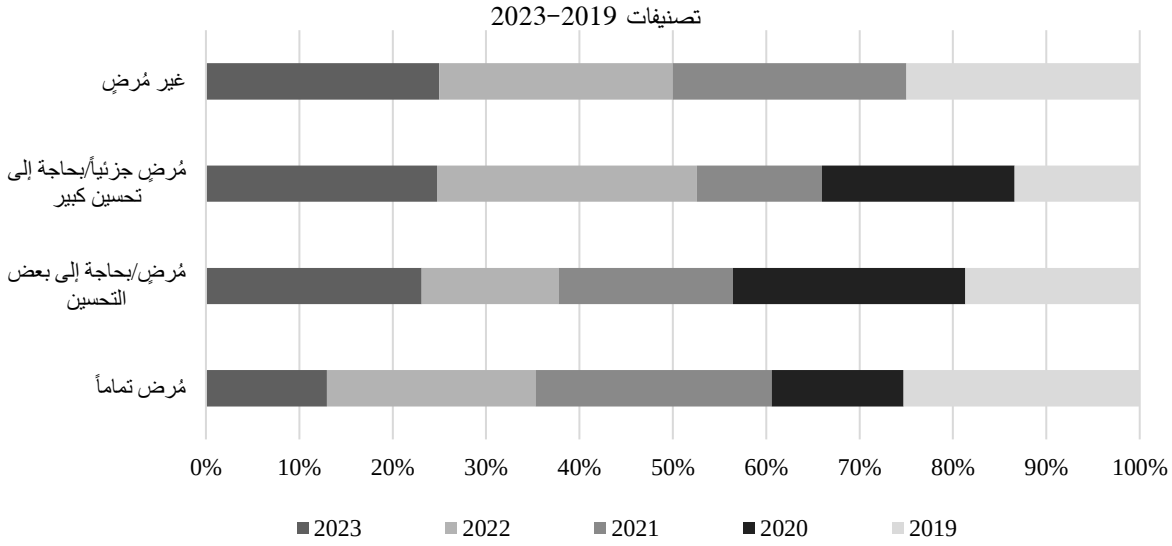

سابعا - تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات

معدل التنفيذ

37 - بلغ معدل تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات التي تشمل جميع التقارير الصادرة عن المكتب في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2021 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 نسبة 83,2 في المائة في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2023. ويرد في الجدول 7 بيان لحالة تقادم التوصيات حتى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2023.

38 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كان اثنتان من توصيات مراجعي الحسابات المعلقة منذ فترة طويلة قد مر عليهما 18 شهرا أو أكثر دون أن تنفذا بالكامل (انظر التفاصيل في المرفق الثاني)، مقارنة بست من توصيات مراجعي الحسابات المعلقة منذ فترة طويلة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وصُنفت إحدى التوصيتين، وتتعلق بمراجعة حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غابون، باعتبارها عالية الأولوية، بينما التوصية الأخرى، وتتعلق بمراجعة حسابات برنامج متطوعي الأمم المتحدة، فصُنفت باعتبارها متوسطة الأولوية.

الجدول 7

حالة تقادم التوصيات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023

الأولوية	*إجمالي التوصيات المعلقة*	*أقل من 12 شهرا*	*من 12 شهرا إلى 18 شهرا*	*أكثر من 18 شهرا*
عالية	62	47	14	1
متوسطة	142	123	18	1
منخفضة	1	1		

الأولوية	إجمالي التوصيات المعلقة	أقل من 12 شهرا	من 12 شهرا إلى 18 شهرا	أكثر من 18 شهرا
المجموع	**205**	**171**	**32**	**2**

التوصيات المسحوبة

39 - في عام 2023، سحب المكتب أربع توصيات من تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في الأعوام 2020 و 2021 و 2022 لأن تنفيذها لم يعد ممكنا أو مجديا في البلد المعني. وترد في المرفق الثالث لمحة عامة أكثر تفصيلاً عن ذلك.

ثامنا - النتائج الرئيسية للمراجعة الداخلية للحسابات والأنشطة الاستشارية

لمحة عامة عن المسائل والاتجاهات الاستراتيجية والنُّظُمية

40 - وفقا للقرار 7/2023 الصادر عن الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2023، أجرى المكتب تحليلا موضوعيا لنتائج عمليات مراجعة الحسابات التي أجريت في ذلك العام. وتتعلق بعض المسائل المتكررة التي لوحظت في استعراض عمليات مراجعة الحسابات التي أجريت في عام 2023 بعدم كفاية الرقابة على المشاريع والبرامج، وهو ما يمكن أن يؤثر على قدرة المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي على تحقيق نتائجها المرجوة. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظت مسائل متكررة في مجالي الشراء والإدارة المالية. وترد تفاصيل ذلك في الشكل الثالث والجدول 8 أدناه. وقد أخذت نتائج هذا التحليل في الاعتبار عندما أعد المكتب خطة عمله السنوية لعام 2024 المصممة لتوجيه عمله في مجال مراجعة الحسابات، مع التركيز بشكل خاص على تغطية المخاطر الناشئة في هذين المجالين الذين لوحظ فيهما معظم المسائل المتكررة في مراجعة الحسابات. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري قسم التحقيقات في عام 2024 مزيدا من التدقيق الاستباقي، وهو ما سيمكن من استعراض المجالات المرتفعة المخاطر التي يمكن أن تكون عرضة للاحتيال والمخالفات المالية وغيرها من المخالفات.

مراجعة الحسابات في المقر

41 - أجرى المكتب ثماني عمليات مراجعة للحسابات في المقر وأصدر تقريرا موحدا عن مراجعة الحسابات في عام 2023. وشملت عمليات مراجعة الحسابات هذه المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ؛ ومكتب الإدارة المالية؛ وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛ ومكتب أمين المظالم؛ وممارسات البرنامج الإنمائي في مجال تعبئة الموارد والتنسيق؛ وخط الدفاع الثاني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومكتب البرنامج الإنمائي لإدارة الأزمات؛ وإدارة برامج مرفق البيئة العالمية. وركز التقرير الموحد على رصد نتائج المشاريع.

42 - وأسفرت تقارير المراجعة الـ 10 في المقر عن 34 توصية، منها 7 توصيات (21 في المائة) صُنِّفت على أنها 'ذات أولوية عالية'. وفي السنة السابقة، أصدر المكتب 10 تقارير لمراجعة الحسابات في المقر أسفرت عن 29 توصية، صنفت ست توصيات منها (21 في المائة) على أنها 'ذات أولوية عالية'.

مراجعة حسابات المكاتب القطرية

43 - أدت تقارير مراجعة حسابات المكاتب القطرية الـ 29 الصادرة في عام 2023 إلى إصدار 132 توصية، منها 42 توصية (32 في المائة) صُنِّفت على أنها 'ذات أولوية عالية'. وفي عام 2022،

أصدر المكتب 27 من تقارير مراجعة حسابات المكاتب القطرية أسفرت عن 127 توصية، صنفت 48 منها (38 في المائة) على أنها 'ذات أولوية عالية'. ويرد في الشكل الثالث توزيع بحسب مجال مراجعة الحسابات للمسائل والتوصيات المحددة في عامَي 2022 و 2023.

الشكل الثالث

المسائل والتوصيات المحددة في عامَي 2022 و 2023 بحسب مجال مراجعة الحسابات

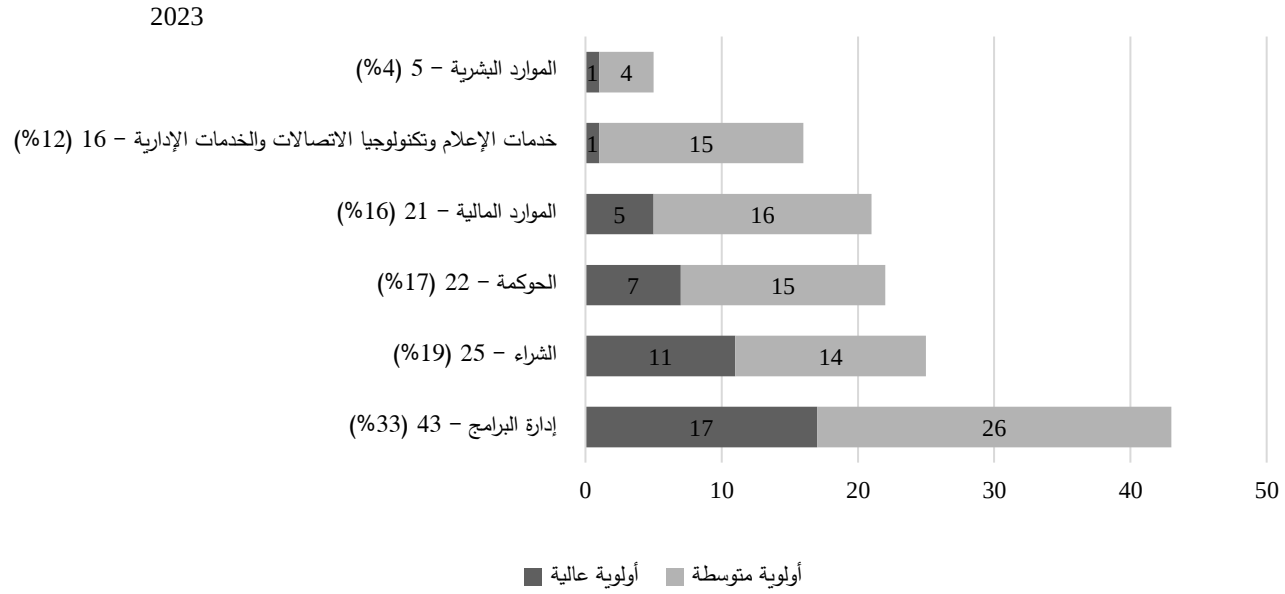

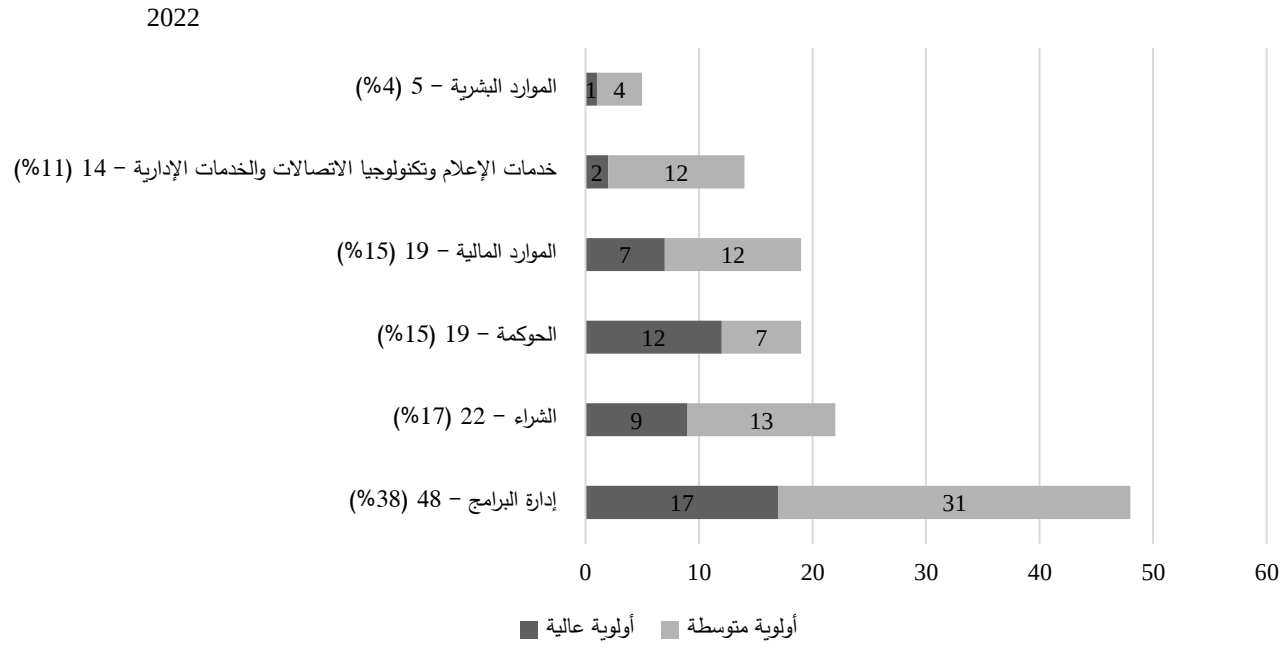

44 - في عام 2023، حدد المكتب مسائل هامة (يتكرر وُرودها في ما لا يقل عن أربعة مكاتب) في المجالات المشمولة بمراجعة الحسابات المبيَّنة في الجدول 8. وفي عام 2023، ظلت إدارة البرامج/المشاريع تسجل أكبر عدد من ملاحظات مراجعة الحسابات.

الجدول 8

المسائل المتكررة التي حددتها عمليات المراجعة المتعلقة بالمكاتب القطرية

مجال التدقيق	*المسائل المتكررة التي حددتها عمليات المراجعة*
إدارة البرامج/المشاريع (22 مكتبا)	عدم كفاية استراتيجية تعبئة الموارد؛ ومواطن الضعف في تنفيذ النهج المنسق للتحويلات النقدية؛ وعدم كفاية تتبع نتائج البرامج/المشاريع؛ وحالات التأخير في إغلاق المشاريع؛ وضعف تصميم المشاريع وتخطيطها؛ وأوجه القصور في رصد المشاريع والإبلاغ عنها؛ وعدم كفاية إدارة المخاطر المتصلة بالمشاريع؛ ومواطن الضعف في إجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي.
عملية الشراء (18 مكتبا)	أوجه القصور في تخطيط المشتريات والإشراف عليها؛ ومواطن الضعف في عمليات الشراء؛ وعدم الخضوع للجان المشتريات عند بلوغ العتبات؛ والقصور في إنشاء طلبات الشراء والموافقة عليها في الوقت المحدد؛ ومواطن الضعف في اختيار وإدارة المتعاقدين المباشرين.
الحوكمة (15 مكتبا)	المشاغل المتعلقة بالاستدامة المالية؛ وأوجه القصور في الهيكل التنظيمي؛ وعدم كفاية عملية إدارة المخاطر؛ والتحديات في مجال تعبئة الموارد.
الشؤون المالية (13 مكتبا)	التسجيل غير الصحيح للمعاملات المالية؛ وأوجه القصور في تجهيز المدفوعات؛ والاستثناءات في عمليات الإدارة المالية؛ والتطبيق غير الفعال للخدمات التي تمكّن من الإنجاز.
الخدمات الإدارية (7 مكاتب)	مواطن الضعف في إدارة الأصول؛ وأوجه القصور في إدارة السفر؛ وعدم كفاية عقود الإيجار.
الموارد البشرية (أربعة مكاتب)	التحديات في عمليات التوظيف.

عمليات مراجعة حسابات الصندوق العالمي

45 - أصدر المكتب 11 تقريرا عن مراجعة حسابات الصندوق العالمي (ثمانية تقارير للمكاتب القطرية وثلاثة تقارير موحدة) في عام 2023. وشملت التقارير إدارة مِنح الصندوق العالمي في ثمانية مكاتب قطرية: اثنان في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وثلاثة في أفريقيا، وواحد في منطقة الدول العربية، وواحد في آسيا، وواحد في أوروبا ورابطة الدول المستقلة.

46 - وكانت تقارير المراجعة الثمانية تتعلق بالمِنح التي يديرها البرنامج الإنمائي بوصفه المتلقي الرئيسي. وأدّى ثلاث من عمليات مراجعة الحسابات إلى تصنيف بتقدير 'مُرضٍ تماما'، وثلاث عمليات إلى تصنيف بتقدير 'مُرضٍ/بحاجة إلى بعض التحسين'، واثنتان إلى تصنيف بتقدير 'مرضٍ جزئياً/بحاجة إلى تحسين كبير'. ومن بين التقارير الثلاثة المتبقية، كان أحدها عبارة عن توحيد لعمليات مراجعة الحسابات لعام 2023 حيث كانت المكاتب القطرية هي الجهة المتلقية الرئيسية، وكان اثنان منها عبارة عن توحيد لمراجعات حسابات عامي 2022 و 2023 للجهات المستفيدة من الباطن من منح الصندوق العالمي (المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات الحكومية).

47 - وتضمّنت التقارير الثمانية 24 توصية، جرى تصنيف ستة منها (24 في المائة) كتوصيات ذات أولوية عالية. ويرد في الشكل الرابع تجميع للمسائل الهامة بحسب مجال المراجعة. ويتصل معظم المسائل التي لاحظها المكتب بإدارة المشتريات وسلاسل الإمداد، بما في ذلك إدارة مخزونات المنتجات الصحية ومراقبة جودتها، وكذلك الإشراف على المستفيدين من الباطن وإدارة البرامج.

الشكل الرابع

توزيع التوصيات المتعلقة بمراجعة حسابات الصندوق العالمي الواردة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات لعامَي 2022 و 2023 وتصنيفها من حيث الأولوية

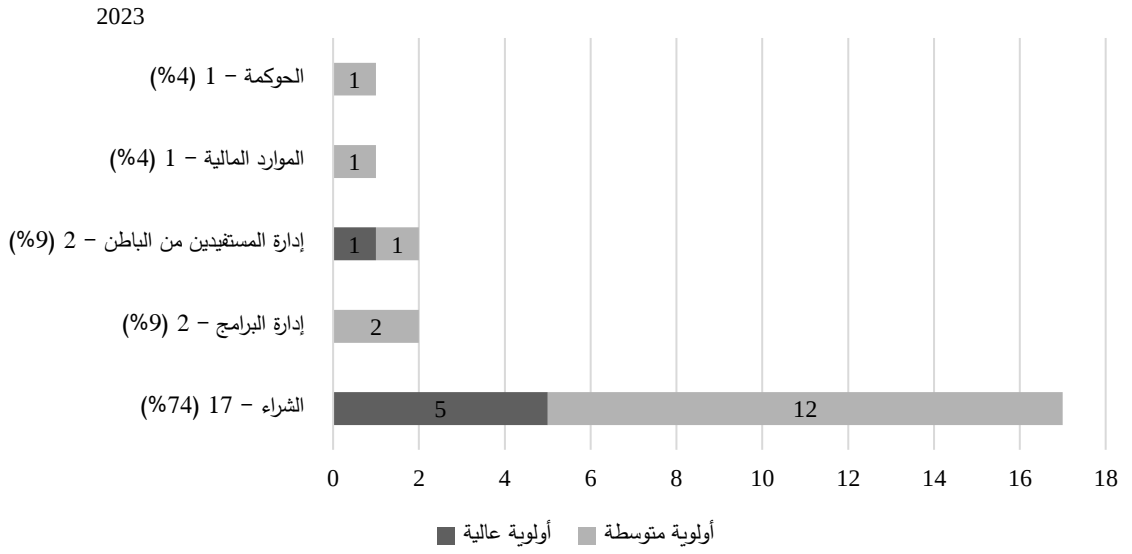

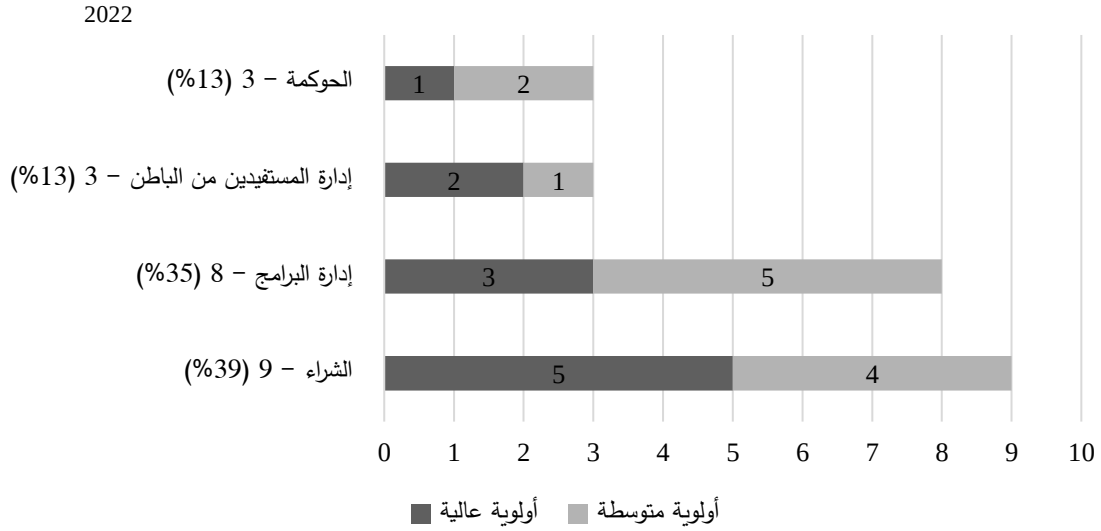

عمليات مراجعة حسابات المشاريع

48 - في عام 2023، روجعت حسابات 42 من مشاريع التنفيذ المباشر بشكل مستقل عن عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية، حيث بلغ إجمالي النفقات التي روجعت 525,8 مليون دولار. ونُفّذ 40 من المشاريع مباشرةً بواسطة 29 مكتبا قطريا تابعا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونُفّذ أحدها بواسطة مكتب إدارة الأزمات. وأصدر المكتب تقريرا موحّدا عن عمليات مراجعة الحسابات التي أجريت للمشاريع المنفّذة مباشرةً في عام 2022.

49 - وتألفت تقارير مراجعة الحسابات الـ 41 الصادرة لمشاريع التنفيذ المباشر من 40 تقرير مراجعة حسابات مالية وتقرير واحد لمراجعة الرقابة الداخلية. وبالنسبة لتقارير المراجعة المالية الـ 40 الصادرة لمشاريع التنفيذ المباشر، قدم مراجعو الحسابات آراء غير معدّلة بشأن البيانات المالية لـ 30 مشروعا (75 في المائة)، وآراء معدّلة بشأن البيانات المالية لـ 10 مشاريع (25 في المائة). وقُدّمت آراء معدّلة بشأن تقرير الإنجاز الموحد لثمانية مشاريع (20 في المائة) وبشأن بيان الأصول الثابتة لثلاثة مشاريع (7,5 في المائة). وحصل أحد المشاريع على رأي معدّل بشأن كل من التقرير الموحد عن الإنجاز وبيان الأصول الثابتة. وكان الأثر المالي الصافي للآراء المعدّلة هو عرض المصروفات بأقل من قيمتها الحقيقية في التقارير الموحدة عن الإنجاز بما مجموعه 6,9 ملايين دولار، وهو ما يمثل 1 في المائة من إجمالي نفقات التنفيذ المباشر المراجَعة (525,8 مليون دولار). وبالنسبة للمكتب، فإن وجود أخطاء في البيانات المالية بقيمة صافية تكافئ 1,5 في المائة أو أكثر يستلزم تنبيه الإدارة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات تصحيحية أو تعزيز الضوابط ذات الصلة، لأن ذلك يؤثر سلبا على دقة المعلومات المالية لمشاريع البرنامج الإنمائي[3]. وصحيح أن قيمة الخطأ هنا تقل عن 1,5 في المائة، ولكن يجدر بإدارة البرنامج الإنمائي أن تنظر في اتخاذ إجراءات تصحيحية، وبالأخص بالنسبة للمشاريع التي حصلت على آراء معدّلة، وبالنسبة للتوصيات ذات الأولوية العالية والمتوسطة.

50 - وقد أبدى مراجعو الحسابات ما مجموعه 37 من ملاحظات مراجعة الحسابات المالية. وكانت هذه الملاحظات تتعلق أساسا بالإدارة المالية، وتضمّنت ثمان من ملاحظات مراجعة الحسابات عالية الأولوية. وتتعلق هذه الملاحظات بما يلي: (أ) نفقات مسجلة في غير الفترة المحاسبية الصحيحة؛ (ب) تحميل مصروفات على المشاريع دون استيفاء الشروط؛ (ج) غياب المستندات الداعمة؛ (د) عدم الامتثال لإجراءات المشتريات؛ (هـ) قيد المبالغ المدفوعة سلفاً كنفقات؛ (و) عدم الاعتراف بالنفقات وما يرتبط بها من خصوم في إطار الحسابات المستحقة الدفع فيما يتعلق بالجزء غير المدفوع من التزامات الدفع على أساس الأداء؛ (ز) عدم الاستناد إلى الأساس المحاسبي الصحيح فيما يتعلق بتكاليف التجديد.

51 - وأوصى المكتب بأن تنفذ المكاتب المسؤولة في الوقت المناسب توصيات مراجعة الحسابات الواردة في تقارير مراجعة الحسابات.

الشكل الخامس

المسائل والتوصيات المحددة في عمليات مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر لعام 2023، بحسب مجال المراجعة

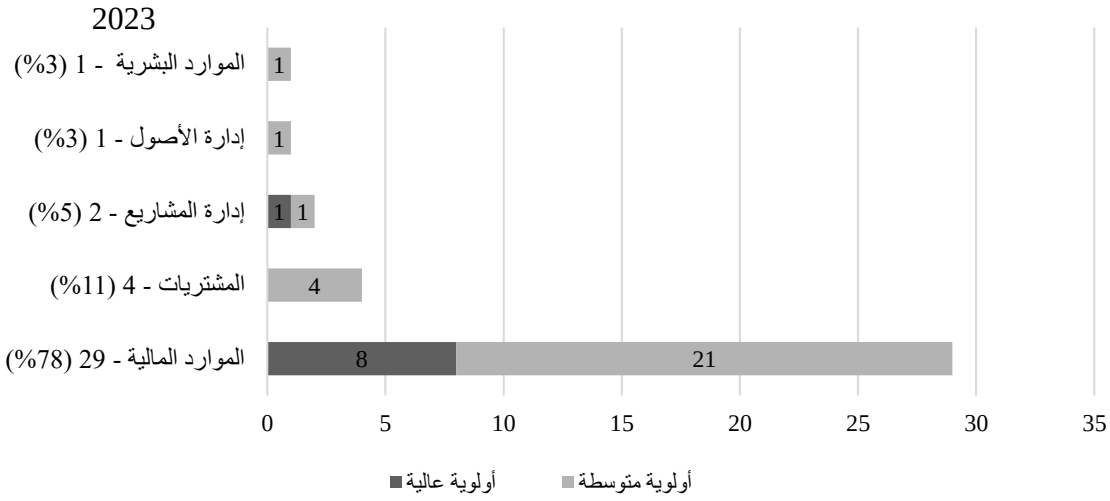

عمليات مراجعة حسابات المشاريع التي تُنفّذها منظمات غير حكومية و/أو حكومات وطنية

52 - قامت المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات أو شركات مراجعة الحسابات التي تستعين بها وتديرها المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي بمراجعة المشاريع المنفّذة وطنيا للسنة المالية 2022. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كان المكتب قد تلقى 390 تقرير مراجعة حسابات من 82 مكتبا قطريا. وبلغ إجمالي النفقات المراجَعة 673 مليون دولار.

53 - وأعرب مراجعو الحسابات عن آراء معدّلة بشأن 22 من تقارير مراجعة الحسابات الـ 390 (بيان إخلاء مسؤولية واحد، ورأي سلبي واحد، و 20 رأيا مشفوعا بتحفظات)، بقيمة صافية للأخطاء في البيانات المالية قدرها 0,4 مليون دولار، أو 0,1 في المائة من إجمالي النفقات المراجَعة (673 مليون دولار). وتعزى أساسا آراء مراجعي الحسابات المعدّلة إلى النفقات غير المدعومة والمصروفات غير المستوفية للشروط والنفقات غير المسجّلة.

54 - وأبدى مراجعو الحسابات ما مجموعه 858 1 من ملاحظات مراجعة الحسابات في تقاريرهم. وتعلّق معظم ملاحظات مراجعة الحسابات بالإدارة المالية، ونظم وضوابط مسك دفاتر الحسابات، وشراء السلع و/أو الخدمات. ورصد المكتب الإجراءات التي اتخذتها المكاتب القطرية لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، كان ما نسبته 85 في المائة من مسائل مراجعة الحسابات البالغ عددها 858 1 مسألة قد نُفِّذ أو لم يعد منطبقا.

55 - وأصدر المكتب، نتيجةً لتقييمه لعملية مراجعة الحسابات، رسائل استعراض إلى المكاتب القطرية الـ 82 جميعها. وشمل الاستعراض أربعة عناصر هي: (أ) قوة الضوابط الداخلية القائمة؛ (ب) متابعة توصيات مراجعة الحسابات في حينها؛ (ج) الالتزام بمتطلبات نطاق مراجعة الحسابات؛ (د) إدارة عملية مراجعة الحسابات في حينها. ومن بين المكاتب القطرية الـ 82، حصل 67 مكتبا على تصنيف بتقدير 'مرضٍ' (82 في المائة)، وحصل 11 مكتبا على تصنيف بتقدير 'مرضٍ جزئيا'، وحصلت أربعة مكاتب على تصنيف بتقدير 'غير مرضٍ'.

خدمات المستشارين والخبراء الاستشاريين

56 - في عام 2023، أصدر المكتب 10 مذكرات استشارية ومذكرات (انظر الجدول 4). وكان ست من هذه المذكرات يتعلق بطلبات شطب وأربع منها يتعلق بالخدمات الاستشارية (ثلاث مذكرات للتنبيه بالمخاطر الناشئة، وواحدة بشأن الخدمات الاستشارية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

57 - وكانت الخدمات الاستشارية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتصل بتنفيذ التطبيقات المؤسسية. ويمكن الاطّلاع على تفاصيل هذا الموضوع في المرفق الأول.

58 - وأصدر المكتب ثلاثة تنبيهات بالمخاطر لإبلاغ الإدارة بالمخاطر الناشئة. وشمل هذا تنبيهات تتعلق بمساهمات الحكومات في تغطية التكاليف المحلية للمكاتب، وانتهاء خدمة الموظفين، وكفاية مقدمي العطاءات للمكاتب القطرية. ويسّر المكتب عقد حلقة عمل في مجال التقييم الذاتي المنظم لدعم مكتب البرنامج الإنمائي في أوكرانيا في مجال إدارة المخاطر.

59 - وتماشياً مع القاعدة 126-17 من النظام المالي والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي ومع إجراءاته وسياساته البرنامجية والتشغيلية، استعرض المكتب ستة طلبات شطب: أربعة وردت من مكاتب قطرية، واثنان من وحدات في المقر.

60 - وأجرى المكتب استعراضين خاصين لمشروعين في أواخر عام 2023، وهما برنامج التنمية المحلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومشروع عملية إنقاذ ناقلة النفط صافر في اليمن. ويمكن الاطّلاع على تفاصيل هذا الموضوع في المرفق الأول.

تاسعا - التقييم الخارجي للجودة

61 - أُجري تقييم مستقل لجودة المكتب تماشيا مع المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية، التي تتطلب إجراء تقييمات خارجية مستقلة لجودة نشاط المراجعة الداخلية للحسابات كل خمس سنوات. وأفضى التقييم إلى تصنيف بتقدير "مطابق عموما"، وهو ما يمثل أعلى تصنيف ويشير إلى أن نشاط المراجعة الداخلية للحسابات في المكتب مطابق بنجاح لجميع معايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين.

62 - وبعد ذلك، وضع المكتب خطة عمل لتنفيذ جميع التوصيات الواردة في تقرير التقييم الخارجي للجودة، وقد تم تنفيذ معظم التوصيات حتى تاريخه.

عاشرا - الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية

63 - جرى الإفصاح العلني عن جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة في عام 2023 بعد ثلاثين يوماً من إصدارها وفقا لمقرر المجلس التنفيذي 10/2012. ويمكن الاطّلاع على التقارير على الموقع الشبكي للإفصاح عن مراجعة الحسابات التابع لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات (https://audit-public-disclosure.undp.org). ولم ترد أي طلبات لحجب أجزاء من تقارير مراجعة الحسابات، سواء داخليا أو من أي منظمة أو دولة عضو.

64 - وعلى الرغم من أن التقارير الاستشارية لا تُنشر، يقدّم المكتب نسخاً منها إلى الإدارة العليا والموظفين المعنيين.

حادي عشر – التحقيقات

مقدّمة ونبذة عن ورود القضايا

65 – في عام 2023، سعت فرقة العمل المعنية بالابتكار التابعة للمكتب إلى تحديد مشاريع لتبسيط عملية التقييم والتحقيق. وسيواصل المكتب في عام 2024 البحث عن طرق لتسخير التكنولوجيا الجديدة وإعادة النظر في العمليات القديمة. وعلاوة على ذلك، فقد عدّل المكتب المبادئ التوجيهية الداخلية بشأن إجراء المقابلات مع الشهود للاستفادة من تكنولوجيا تحويل الكلام المسموع إلى نص مكتوب لزيادة الكفاءة في تفريغ الشهادات، كما قام بشراء التجهيزات التكنولوجية التي تتيح استعراض بيانات الأجهزة الإلكترونية عن بُعد.

66 – وواصل المكتب أيضا عمله على إعادة هيكلة وظيفة التحقيق من خلال التجميع الجغرافي للمهام، حيث يجري تعيين محقّقين للقضايا التي تخصّ مناطق محددة.

67 – واستمر الاتجاه الصعودي لورود القضايا على مدار العام، على غرار ما شُهد في عام 2022. وخلال عام 2023، أوفد المكتب 12 بعثة في 12 بلدا لإنجاز التحقيقات. وأوفد أيضا بعثة واحدة بصورة استباقية. ولاحظ المكتب زيادة كبيرة في حالات الاحتيال في المشتريات (109 قضايا) وشكاوى إساءة استعمال السلطة (45 قضية)، مقارنة بـ 57 و 22 قضية تم فتحها في عام 2022، على التوالي. وفتح المكتب 25 قضية اتباع إجراءات غير سليمة في الاستقدام، وهو ما يزيد قليلا عن ثلاثة أضعاف القضايا التي فُتحت في عام 2022 (ثماني قضايا). وفتح المكتب ثماني قضايا تمييز، في ارتفاع كبير عن القضية الواحدة التي فُتحت في عام 2022. وعلاوة على ذلك، لاحظ المكتب حدوث زيادة طفيفة في شكاوى التحرش في مكان العمل: 35 قضية مقارنة بـ 31 فُتحت في عام 2022.

68 – وخلال عام 2023، فتح المكتب 424 قضية جديدة وكان لديه 253 قضية مرحّلة من عام 2022، ليبلغ عبء القضايا لعام 2023 ما مجموعه 677 قضية، وهو أعلى رقم مسجّل على الإطلاق. وأُنجز ما مجموعه 415 قضية وأُغلقت ملفاتها في عام 2023، وهو أعلى رقم يسجّل في أي عام حتى تاريخه. وفي نهاية عام 2023، جرى ترحيل 262 قضية إلى عام 2024 (انظر الجدول 9 والشكل السادس).

الجدول 9

حالات التحقيق التي تم تناولها في عام 2023

حالة القضايا	*عدد القضايا*
القضايا المرحَّلة في 1 كانون الثاني/يناير 2023	253
القضايا الواردة خلال العام	424
مجموع القضايا خلال العام	**677**
القضايا المغلقة في عام 2023	415
القضايا التي ظلت مستمرة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023	262

أنواع الشكاوى

69 - في إطار مبادرة ترمي إلى توحيد الإبلاغ السنوي عن مسائل الرقابة فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة[3]، يُعرض وُرود القضايا الجديدة في خمس فئات عريضة (انظر الشكل السابع والجدول 10). وتقسَّم القضايا نفسها بمزيد من التفصيل إلى فئات محددة (انظر الشكل الثامن).

الشكل السادس

مقارنة القضايا الواردة ومعدل الإنجاز وعبء القضايا، 2021-2023

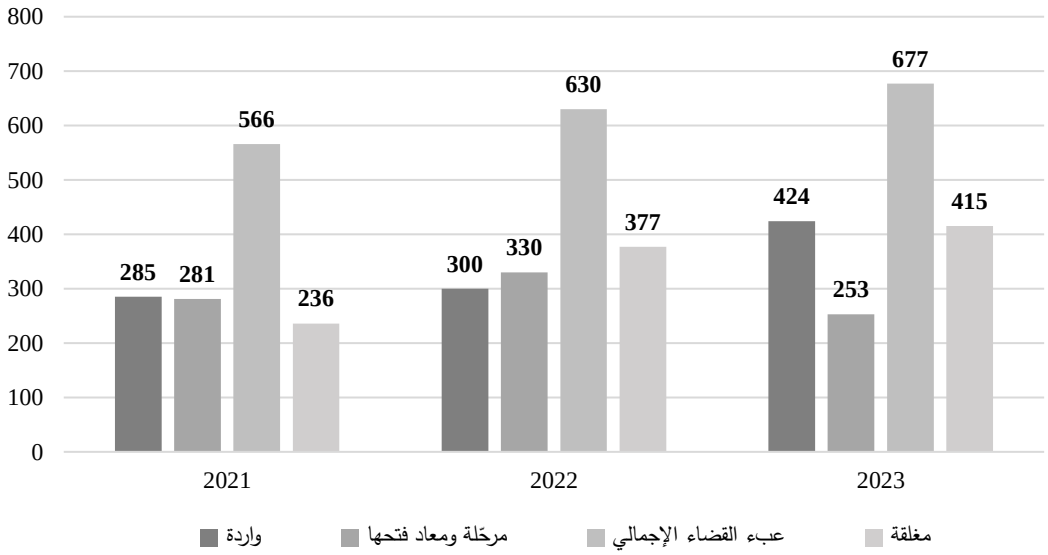

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

الشكل السابع

حالة وُرود القضايا في مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات لعام 2023

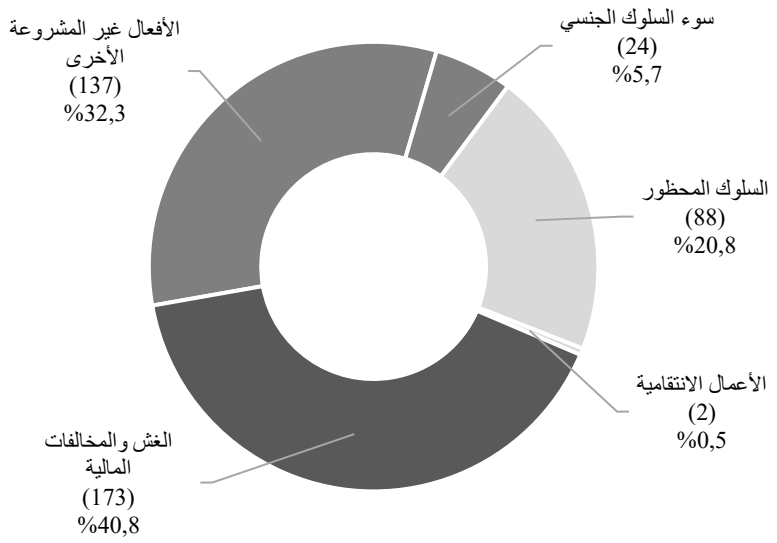

الجدول 10

حالة وُرود القضايا في مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، حسب الفئة العريضة، للفترة 2021-2023[4]

فئة الادعاء	*القضايا الواردة في عام 2021*	*القضايا الواردة في عام 2022*	*القضايا الواردة في عام 2023*
الاحتيال والمخالفات المالية	134	119	173
السلوك المحظور *	44	54	88
سوء السلوك الجنسي	25	31	24
الأعمال الانتقامية	0	2	2
مخالفات أخرى	82	94	137
المجموع	**285**	**300**	**424**

* يتألف "السلوك المحظور" من الادعاءات المذكورة في سياسة البرنامج الإنمائي بشأن التحرش والتحرش الجنسي والتمييز وإساءة استعمال السلطة. غير أن هذه الفئة لا تشمل، لأغراض هذا التقرير، الادعاءات بالتحرش الجنسي، التي تندرج ضمن "سوء السلوك الجنسي". وتشمل "الأفعال غير المشروعة الأخرى" أي ادعاء لا يندرج في الفئات الأخرى الأوسع نطاقا مع أنه يمكن أن يشكِّل انتهاكا للإصدارات الإدارية للبرنامج الإنمائي. ومن الأمثلة على تلك الأفعال عدم التعاون مع التحقيقات، أو ممارسة أعمال خارجية دون إذن.

(4) يتألف "السلوك المحظور" من الادعاءات المذكورة في سياسة البرنامج الإنمائي بشأن التحرش والتحرش الجنسي والتمييز وإساءة استعمال السلطة. غير أن هذه الفئة لا تشمل، لأغراض هذا التقرير، الادعاءات بالتحرش الجنسي، التي تندرج ضمن "سوء السلوك الجنسي". وتشمل "الأفعال غير المشروعة الأخرى" أي ادعاء لا يندرج في الفئات الأخرى الأوسع نطاقا مع أنه يمكن أن يشكِّل انتهاكا للإصدارات الإدارية للبرنامج الإنمائي. ومن الأمثلة على تلك الأفعال عدم التعاون مع التحقيقات، أو ممارسة أعمال خارجية دون إذن.

70 - وتُبلَّغ الشكاوى إلى المكتب عن طريق البريد والبريد الإلكتروني والاستمارات الشبكية ورقم الهاتف المستقل والمراسلات الشخصية والإحالات. وقد شكَّلت الشكاوى المتعلقة بالمخالفات المالية (الغش في المشتريات؛ والسرقة والاختلاس؛ وإساءة استخدام الموارد الرسمية؛ وتقديم بيانات كاذبة والتزوير وتقديم شهادات مزيفة؛ والاحتيال في الاستحقاقات) نسبة 40,8 في المائة من القضايا الواردة في عام 2023، في زيادة عن نسبة 39,7 في المائة المسجلة في عام 2022. وشكَّلت الشكاوى المتعلقة بسوء السلوك الجنسي (الاعتداء الجنسي، والتحرش الجنسي، والاستغلال والانتهاك الجنسيان) نسبة 5,66 في المائة من القضايا التي تلقّاها المكتب في عام 2023، وهو ما يمثل انخفاضا عن نسبة 10,3 في المائة المسجلة في عام 2022 (انظر الشكل الثامن).

الشكل الثامن

أنواع الشكاوى الواردة في عام 2023

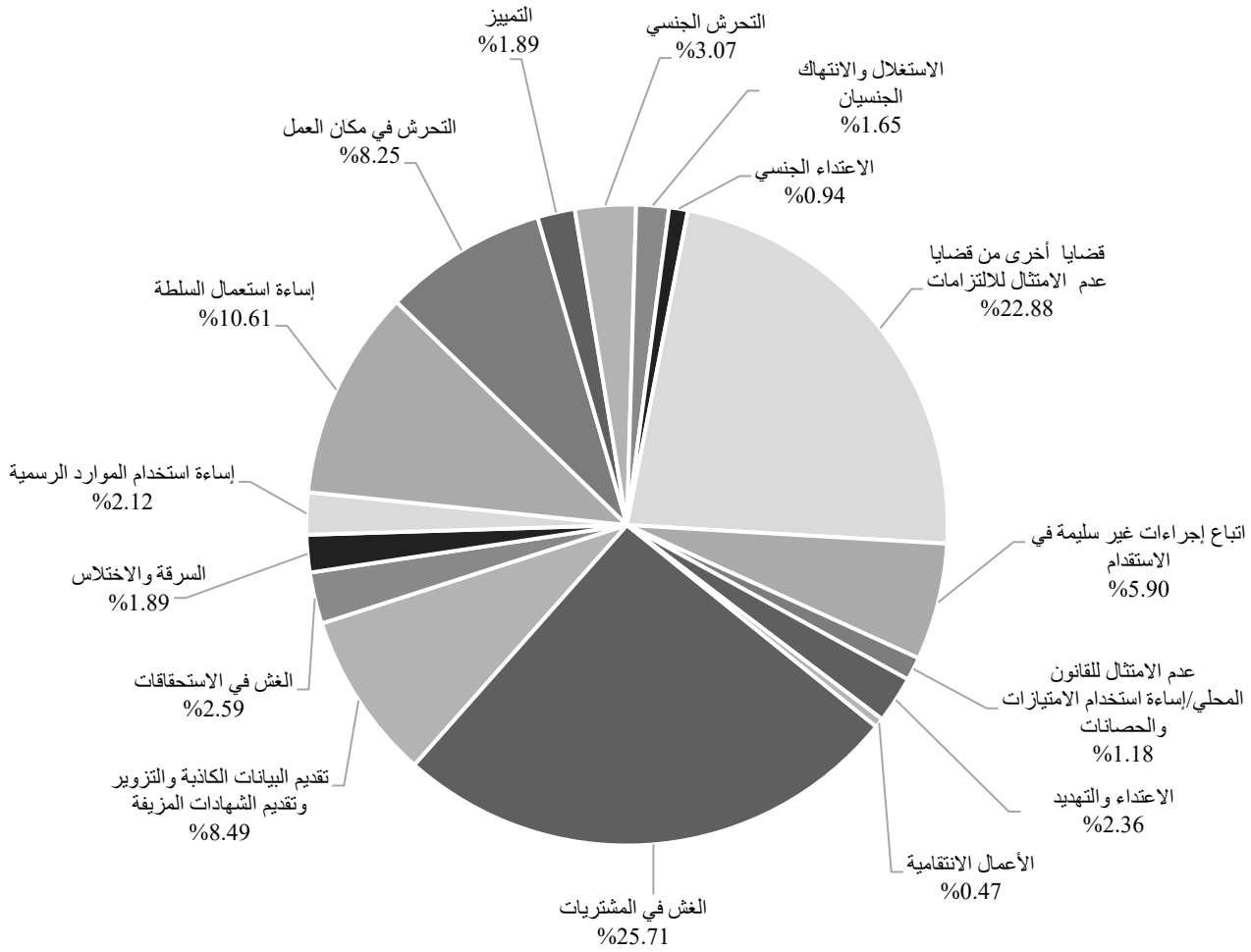

71 - وفي عام 2023، تلقّى المكتب أكبر عدد من الشكاوى من منطقة آسيا والمحيط الهادئ (100 حالة)، تليها أفريقيا (92)، ومنطقة الدول العربية (49)، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة (45)،

والمقر (28)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (35). وإضـــافة إلى ذلك، كانت هناك 75 شـــكوى تورط فيها موظفون أو أفراد آخرون من العاملين بموجب عقود مع البرنامج الإنمائي المنتدبين في كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ليصبح المجموع 424 شكوى (انظر الجدول 11).

الجدول 11

الشكاوى الواردة في عام 2023، بحسب المنطقة

	عدد الشكاوى
آسيا والمحيط الهادئ	100
أفريقيا	92
منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة	75
الدول العربية	49
أوروبا ورابطة الدول المستقلة	45
المقر	28
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	35
المجموع	424

معالجة القضايا

72 - في عام 2023، أنجز المكتب عمليات تقييم لما عدده 406 قضـــايا. ومن بين هذه القضـــايا، اســتدعت 180 قضـــية إجراء تحقيق. أما القضـــايا المتبقية البالغ عددها 226 قضـــية (55,7 في المائة) فقد أغلقت بعد إجراء تقييم. وبالإضافة إلى ذلك، أنجز المكتب 11 تقييما تم ترحيلها من عام 2022، ليصل مجموع القضايا التي تم تقييمها إلى 417 قضية.

73 - وفي عام 2023، أغلق المكتب 184 قضية بعد إجراء تحقيق فيها. وقد تبيَّن أن الادعاءات الواردة في 100 قضية (54,3 في المائة) من تلك القضايا ليس لها ما يؤيدها من الأدلة. ومن بين القضايا الـ 84 المتبقية، أدت 83 قضية (45,1 في المائة) إلى تقديم تقارير تحقيق أثبتت بالأدلة وقوع سوء سلوك، وانتهى البت في قضية واحدة بتقديم رسالة خيارات (انظر الجدول 12).

74 - وقد حدد المكتب هدفا له، كمؤشر أساسي للأداء، يتمثل في الانتهاء من البت في نسبة 50 في المائة من القضايا التي هي قيد التقييم في غضون ثلاثة أشهر، وإغلاق نسبة 50 في المائة من قضاياه التي هي قيد التحقيق في أقل من 270 يوم عمل (393 يوما تقويميا)[(5)]. ومن بين القضايا الـ 417 التي خضعت للتقييم في عام 2023، أنهى المكتب بته في ما نسبته 99,8 في المائة منها في غضون ثلاثة أشهر. ومن

(5) وفقا للإطار القانوني للبرنامج الإنمائي، الفصل الثالث، البند 1-4 "تُبلغ إلى المكتب الفترةُ الفاصلة بين تاريخ الادعاءات بارتكاب مخالفات، قدر الإمكان وحسب تعقيد القضية وتوافر موارد التحقيق، وينبغي ألا يتجاوز إنجاز التحقيق عادة 270 يوم عمل". وباحتساب العطل الرسمية للأمم المتحدة، فإن 270 يوم عمل يقابل 393 يوما تقويميا تقريبا؛ وبالتالي استخدم المكتب 393 يوما تقويميا كمقياس للتحقيقات.

بين القضـــايا التي أغلقت في أعقاب التحقيق، وعددها 184 قضـــية، أنجز ما نســـبته 48,4 في المائة في غضون 270 يوم عمل.

75 - وفي نهاية عام 2023، كانت هناك 18 قضية قيد التقييم، و 244 قضية قيد التحقيق.

الجدول 12

كيفية البت في القضايا، 2022 و 2023

الإجراءات المتخذة	*عدد القضايا لعام 2022*	*عدد القضايا لعام 2023*
بعد التقييم:		
أغلقت لعدم وجود ما يُسوغ التحقيق	185	212
أحيلت إلى كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة	10	7
أحيلت إلى مكاتب أخرى تابعة للبرنامج الإنمائي	6	12
مجموع القضايا التي أغلقت بعد التقييم	**201**	**231**
بعد التحقيق:		
أغلقت (غير مثبتة بأدلة)	114	100
أغلقت (مثبتة بأدلة)	62	84
- قُدمت إلى مكتب الخدمات القانونية	28	21
- قُدمت إلى المكاتب القطرية	13	27
- قُدمت إلى لجنة استعراض الموردين	18	27
- قدمت إلى كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة	2	5
- قُدمت إلى مكاتب أخرى تابعة للبرنامج الإنمائي	-	3
- رسائل الخيارات الصادرة	1	1
مجموع القضايا التي أغلقت بعد التحقيق	**176**	**184**
مجموع القضايا المغلقة خلال العام	**377**	**415**
تقارير التحقيق الصادرة	**61**	**83**
تقارير الخسائر المالية الصادرة	-	-
رسائل الخيارات الصادرة	**1**[أ]	**1**
الرسائل الإدارية الصادرة	**5**	**1**

(أ) رسائل الخيارات هي أدوات يُمنح من خلالها موظفو البرنامج الإنمائي، الذين توجد ضدهم أدلة على ارتكاب مخالفات، خيار إما الاستقالة بشروط محددة، بما في ذلك الالتزام بسداد أي خسارة مالية ناجمة عن المخالفة، أو الخضوع لتحقيق كامل وعملية تأديبية ممكنة.

القضايا المثبتة بأدلة

76 - تعلقت غالبية حالات ســوء الســلوك المحتمل في القضــايا المثبتة بالأدلة، وعددها 84 قضــية، بادعاءات الغش في عملية الشــراء (22 قضــية، أو 26,2 في المائة)؛ وتقديم بيانات كاذبة والتزوير وتقديم شـــهادات مزيفة (20 قضـــية، أو 23,8 في المائة)؛ وحالات أخرى تتعلق بعدم الامتثال للالتزامات

(10 قضايا، أو 11,9 في المائة)، والاحتيال في الاستحقاقات (ثماني قضايا، أو 9,5 في المائة). والتحرش الجنسي (ست قضايا، أو 7,1 في المائة). ويرد في المرفق الرابع موجز للتحقيقات المثبتة بأدلة التي أُبلغ عنها في عام 2023، حسب نوع الادعاء.

77 - ومن بين القضايا المؤيدة بالأدلة البالغ عددها 84 قضية، وقعت 26 حالة (31 في المائة) في منطقة أفريقيا، و 24 حالة (28,6 في المائة) في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، و 21 حالة (25 في المائة) في كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، و 6 حالات (7,1 في المائة) في منطقة الدول العربية، و 3 حالات (3,6 في المائة) في منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة، و 3 (3,6 في المائة) في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 1 (1,2 في المائة) في المقر.

سوء السلوك الجنسي

78 - في عام 2023، فتح المكتب 24 قضية تتعلق بسوء السلوك الجنسي (13 شكوى بشأن التحرش الجنسي؛ وسبع شكاوى تتعلق بالاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي؛ وأربع شكاوى تتعلق بالاعتداء الجنسي)[6]. ويمثل ذلك انخفاضا بنسبة 22,6 في المائة عن عام 2022، الذي شهد فتح 31 من قضايا سوء السلوك الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك، رحّل المكتب 15 قضية سوء سلوك جنسي من عام 2022 إلى عام 2023 (10 شكاوى تتعلق بالتحرش الجنسي، وخمس شكاوى بالاستغلال والانتهاك الجنسيين). وبذلك، بلغ إجمالي عدد القضايا التي كانت لدى المكتب 39 قضية تتعلق بسوء السلوك الجنسي خلال عام 2023[7]. وانظر الشكل التاسع للاطلاع على الاتجاهات السابقة.

79 - وفي عام 2023، أثبت المكتب تسع حالات سوء سلوك جنسي (ست حالات تحرش جنسي، وحالتا اعتداء جنسي، وحالة استغلال واعتداء جنسيين)، مما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بعام 2022، الذي شهد إثبات اثنتين من حالات سوء السلوك الجنسي (حالة تحرش جنسي وحالة اعتداء جنسي)[8]. وفي عام 2023، أغلق المكتب 28 من قضايا سوء السلوك الجنسي من إجمالي القضايا البالغ 39 قضية[9]. ورُحِّلت عشر شكاوى تتعلق بسوء السلوك الجنسي إلى عام 2024.

(6) كان عام 2019 أول عام تم فيه الإبلاغ عن شكاوى الاعتداء الجنسي باعتبارها فئة منفصلة.

(7) أعيد تصنيف قضية واحدة من قضايا التحرش الجنسي في فئة الاحتيال في الاستحقاقات.

(8) يُبلغ المكتب عن أنواع القضايا المفتوحة استنادًا إلى نوع سوء السلوك المزعوم وقت ورود القضية. غير أنه يمكن، أثناء إجراء تقييم أو تحقيق، إعادة تقييم نوع القضية وتحديثه في وثائق الإغلاق عند الانتهاء من التقييم أو التحقيق، بحيث يبين سوء السلوك الذي جرى تقييمه أو التحقيق فيه.

(9) من بين قضايا التحرش الجنسي، أعيد تصنيف قضية واحدة في فئة الاحتيال في الاستحقاقات وأخرى في فئة إساءة استعمال السلطة.

الشكل التاسع

قضايا التحرش الجنسي، والاستغلال/الانتهاك الجنسيين، والاعتداء الجنسي الواردة في الفترة 2014-2023

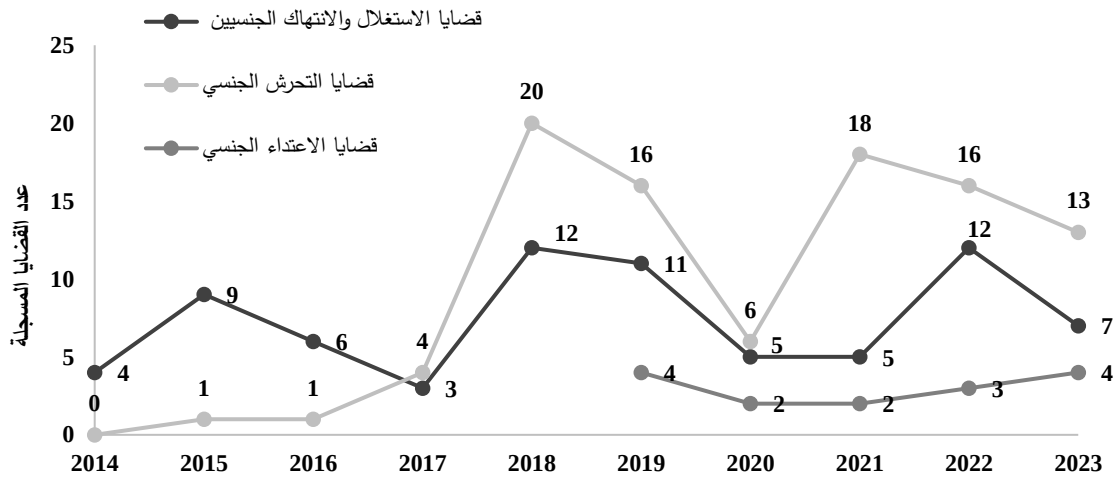

الرسائل الإدارية

80 - في عام 2023، أصدر المكتب رسالة إدارية واحدة إلى وحدة الأعمال المعنية بعد انتهاء التحقيق في قضية تتعلق بالاحتيال في الاستحقاقات.

الخسائر المالية واستردادها (القراران 21/2014 و 13/2015)

81 - بلغ مجموع الخسائر المالية التي تكبدها البرنامج الإنمائي خلال عام 2023 وأثبتتها تقارير التحقيق أو رسائل الخيارات الصادرة عن المكتب بأدلة ما قدره 028 020 1 دولار. فوفقا لما ذكره مكتب إدارة الشؤون المالية، بلغ مجموع الخسائر المالية المستمدة من تقارير التحقيق أو رسائل الخيارات المقدمة من عام 2013 إلى عام 2023 ما قدره 964 547 10 دولارا، اعتُبر مبلغ 740 374 9 دولارا منها قابلا للاسترداد. ومن ذلك المبلغ، تم استرداد ما قدره 398 007 4 دولارا، أي ما نسبته 42,7 في المائة من الخسائر.

الإجراءات المتخذة في قضايا سوء السلوك (القرار 22/2011)

82 - ترد أدناه بالتفصيل إجراءات المتابعة التي اتخذتها مكاتب أخرى تابعة للبرنامج الإنمائي (مكتب الخدمات القانونية، ومكتب الأخلاقيات، والمكاتب القُطرية، ولجنة استعراض الموردين، والمكاتب الإقليمية) نتيجةً لتقارير التحقيق التي أصدرها المكتب.

83 - واستناداً إلى تقارير التحقيق الـ 21 المتعلقة بالموظفين التي وُجهت إلى مكتب الخدمات القانونية في عام 2023، فقد أقيل موظف واحد وأُنهيت خدمة موظفين اثنين. ووُضعت رسالة في ملف ستة موظفين إما استقالوا من العمل أو انتهت صلاحية عقودهم قبل إتمام التحقيق، تُبيّن، عملاً بالمادتين 72 أو 73 من الإطار القانوني، أن مكتب الخدمات القانونية كان سيوصي بأن تُوجه إليهم تهمة سوء السلوك لو أنهم استمروا في العمل لدى المنظمة. وتمت تبرئة ساحة اثنين من الموظفين من جميع الادعاءات، وتلقى أحدهما توبيخا بدلا من العقوبة الرسمية. ويقوم مكتب الشؤون القانونية حاليا باستعراض التقارير المتبقية، البالغ عددها 10 تقارير.

84 - ونتيجة لتقديم 27 تقريرا إلى المكاتب القطرية بشـــأن أفراد من غير الموظفين، ألغيت خدمة ثلاثة من أصـــحاب العقود وأربعة من أصـــحاب اتفاقات خدمات الموظفين، في حين لم تجدد عقود واحد من أصـحاب العقود وسـبعة من أصـحاب اتفاقات خدمات الموظفين. وفي الوقت نفسـه، وضـعت ملاحظة في ملفَّي الخدمة الخاصـين باثنين من أصـحاب اتفاقات خدمات الموظفين، وملفَّي اثنين من أصـحاب اتفاقات خدمات الموظفين ممن قدموا استقالاتهم. وتمت تبرئة ساحة أحد أصحاب العقود مع وضع ملاحظة في ملف خدمته، وفُرض على أحد أصـــحاب اتفاقات الخدمة تأجيل عقابي لترقية ينص عليها عقده. ولا تزال التقارير الستة المتبقية قيد الاستعراض.

85 - ومن بين التقارير الـــ 27 التي قدمت إلى لجنة استعراض الموردين في عام 2023، أُنجزت ثلاثة وتم إغلاقها بحلول نهاية العام، مما أدى إلى فرض جزاءات على الموردين المعنيين. ومن بين التقارير الـــ 24 التي لا تزال قيد الاستعراض، فُرض وقف العمل مؤقتا على 21 مورّدا (فيما يتصل بـــ 13 قضية) ريثما تتخذ اللجنة قراراتها النهائية.

86 - وقُدمت خمسة من تقارير التحقيق إلى كيان آخر من كيانات الأمم المتحدة. وكانت حالتا اثنين من الموظفين المعنيين لا تزال قيد الاســـتعراض في نهاية العام. وتعلقت ثلاث قضـــايا بمتطوعين تابعين للأمم المتحدة، الذين كان من المقرر فصلهم بإجراءات موجزة لو ظلوا في الخدمة.

87 - وقُدمت إلى مكتب الأخلاقيات التابع للبرنامج الإنمائي ثلاثة تقارير تتعلق بادعاءات الانتقام. وقد أحيل أحدها إلى مكتب الخدمات القانونية، والقضـــية الآن قيد الاســـتعراض. ويتعلق التقريران الآخران بأفراد من غير الموظفين العاملين في منظمة أخرى تابعة للأمم المتحدة، ولا يزالان قيد الاستعراض.

الامتثال الاجتماعي والبيئي

88 - في عام 2023، سجلت وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي قضـيتين جديدتين، ليصـل العدد الإجمالي إلى 23 قضية، منها 12 قضية مفتوحة، وهي تتعلق بمشاريع تقع في الأردن، وتشاد، وجنوب أفريقيا، والعراق، وقيرغيزستان، والكاميرون، وكولومبيا، ومقدونيا الشمالية، وملاوي، وموريشيوس، وميانمار، والهند. وبلغت قضية واحدة في الهند مرحلة الرصـد وفقا لقرار مدير البرنامج الإنمائي اسـتجابةً لتوصـيات وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي بعد انتهاء التحقيق. وفتحت الوحدة أول تحقيق لها من تلقاء نفسـها في مشـروع يقع في تشـاد في إطار نموذجها الاســـتباقي، مع التخطيط لإجراء أول تحقيق اســـتباقي في عام 2024، وقامت بزيارات ميدانية إلى مقدونيا الشمالية وجنوب أفريقيا. كما إن الوحدة واصلت تحديث مبادئها التوجيهية المتعلقة بالتحقيقات.

89 - وفي عام 2023، اسـتضـافت الوحدة الاجتماع السـنوي الأول لشـبكة آليات المسـاءلة التابعة للأمم المتحدة، بحضـــور ممثلين عن ثماني وكالات تابعة للأمم المتحدة. وشـــاركت الوحدة في الاجتماع الســـنوي العشـرين لشـبكة آليات المسـاءلة المسـتقلة الذي اسـتضـافته آليات المسـاءلة التابعة للبنك الأوروبي للإنشـاء والتعمير والبنك الدولي. وطوال عام 2023، قامت الوحدة بأنشطة التوعية لدى الشركاء وأصـحاب المصـلحة المحتملين من أجل تحســـين فهمهم لمهمتها وولايتها وأنشـــطتها. وشـــمل ذلك جولة ترويجية بالحضـــور الشـخصـي، اسـتضـافت فيها الوحدة اجتماعات فردية مع مختلف منظمات المجتمع المدني في إندونيسـيا. وعلاوة على ذلك، شاركت الوحدة في مناسبتين افتراضـيين لتوعية منظمات المجتمع المدني في مناطق آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى جانب آليات المساءلة الشريكة الأخرى. وواصلت الوحدة أيضـا أنشطتها في مجال التوعية عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المحافل الرقمية.

منع التحرش الجنسي والاستغلال/الانتهاك الجنسيين

90 - خلال عام 2023، واصل المكتب القيام بدوره كعضو نشط في فرقة العمل المعنية بمنع التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين التابعة للبرنامج الإنمائي، وفرقة عمل البرنامج الإنمائي المعنية بدعم الضحايا/الناجين، واللجنة الاستشارية المعنية بقاعدة بيانات أداة التحقق من انعدام السوابق " Clear Check"[10] التابعة للبرنامج الإنمائي، وفرقة العمل التابعة للبرنامج الإنمائي المعنية بمعالجة قضايا التحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين مع الشركاء المنفذين والأطراف المسؤولة التي تم اختيارها للمشاريع الإنمائية التي يضطلع بها البرنامج.

91 - وخلال عام 2023، شارك المكتب في عدة أفرقة عاملة تقنية مشتركة بين الوكالات، بما في ذلك الفريق العامل المعني بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وساعد المكتب أيضا على زيادة الوعي بجهود تصدي البرنامج الإنمائي للتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال تقديم التدريب والعروض في العديد من المكاتب القطرية.

92 - وطوال عام 2023، شارك المكتب في مختلف جلسات الإحاطة والتقييمات المقدمة للجهات المانحة، وعرض جهود البرنامج الإنمائي في مجال التصدي لمسائل سوء السلوك الجنسي. وواصل المكتب أيضا تقديم مدخلات بشأن البنود المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي المدرجة في اتفاقات المانحين.

93 - ومنذ 1 كانون الثاني/يناير 2020، أصبح يتعين على جميع المكاتب المشارِكة وعلى المنظمات التابعة للأمم المتحدة إبلاغ الأمين العام عن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين الموثوقة عن طريق قاعدة بيانات مأمونة متاحة على الإنترنت وشبه آنية تُعرف باسم أداة iReport الإلكترونية لتتبع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. فخلال عام 2023، أبلغ المكتب، من خلال أداة التتبع، عن خمس من قضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين المزعومة، تبيَّن من تقييم أولي خضعت له أنها ادعاءات ذات مصداقية. ونفذ المكتب أيضا توجيهات وردت من المنسق الخاص المعني بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين بشأن تبادل المعلومات عن الادعاءات مع أكبر مسؤول في الأمم المتحدة في البلد.

أنشطة التحقيق الأخرى

94 - في عام 2023، واصل المكتب الاستعانة برسائل الخيارات التي وُضعت في عام 2018 بالتشاور مع مدير مكتب الخدمات الإدارية ومدير مكتب الشؤون القانونية. وتسمح رسائل الخيارات للموظفين الذين توجد أدلة على ارتكابهم مخالفات بالاستقالة في ظل شروط معينة، من بينها الالتزام بالتعويض عن أي خسارة مالية ناجمة عن ارتكاب المخالفات؛ ويكون البديل عن ذلك هو مواجهة عواقب تحقيق كامل وإجراءات تأديبية ممكنة. وقد وجه المكتب رسالتين من رسائل الخيارات في عام 2023. ولم تسفر إحدى تلك الرسائل عن استقالة طوعية وواصل المكتب إجراء التحقيق؛ وأدت القضية الأخرى إلى استقالة الموظف مع التعهد بالتعويض عن الخسائر المالية المتراكمة.

(10) آلية لمنع إعادة توظيف الموظفين الذين لديهم في سجلهم ادعاءات مثبتة ضدهم بارتكاب سوء سلوك جنسي.